النساء ينافسن الرجال في المصارف السورية

تقديرات نقابة المصارف: ٥٣٠ مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب

| محمود الصالح

بين تقرير نقابة عمال المصارف في دمشق خلال المؤتمر السنوي عن تجاوز عدد العاملين في قطاع المصارف والمالية والتأمينات الاجتماعية والجمارك ١٩٧٨٠ عاملاً وعاملة منهم ١٠٧٢٢ ذكوراً و٩٠٦٨ إناثاً.

وأكد رئيس النقابة أحمد حامد أنه تم خلال العام الماضي تحقيق نتائج جيدة في تنسيب عمال القطاع الخاص، من خلال الحوار مع أرباب العمل والزيارات المتكررة إلى مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر وتم الاتفاق مع إدارة المصرف على تنسيب العاملين لديه إلى النقابة وتشكيل اللجنة النقابية الخاصة به لاحقاً. لافتاً إلى أن عدد اللجان النقابية في مجال المصارف والمالية بلغ ١٠٨ لجان، يقع منها في دمشق ٨٤ لجنة وفي ريف دمشق ٢٤ لجنة وهي موزعة بين القطاعات الاقتصادية.

وأشار إلى أنه خلال السنوات الماضية في ظل الظروف القاسية التي تحيط ببلدنا سورية والإجراءات الظالمة الخارجية عليه، وبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى الحكومة، بقيت العدالة الاجتماعية غائبة، وتدنت معها التنمية التي أوصلت أكثر من ٨٠٪ من شعبنا إلى خط الفقر وما دونه، وباتت المجاعة تلوح في الأفق، مضيفاً: وحتى هذه اللحظة لم تقدم أية مبادرات حقيقية لتجاوز الأزمات التي نعيشها اليوم بل زاد احتكار الثروة في أيدي قلة قليلة من المستفيدين على حساب الشريحة الكبرى من المجتمع وأخلت الحكومة مسؤوليتها من واجباتها في إمكانية النهوض بالقطاع العام وإصدار القرارات لتشجيع القطاع الخاص على استثمارات حقيقية ما أدى إلى توقف نشاطهم الاقتصادي وإغلاق منشآتهم والهجرة خارج البلاد مع أموالهم التي سببت خسائر للاقتصاد الوطني إضافة إلى عدم استقرار سعر الصرف ورفع مستمر لأسعار المواد الأولية والضرائب والرسوم إضافة إلى رفع أسعار خدماتها والتخلي التدريجي عن الدعم الذي كانت تقدمه للمواطنين عبر عشرات السنين الماضية بحجة الأزمة وتبعاتها الاقتصادية.

وقدر أن خسائر الاقتصاد السوري حتى الآن بأكثر من ٥٣٠ مليار دولار أي ما يعادل ٩,٧ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام ٢٠١٠.

ووفقاً لبعض التقديرات فإن نسبة الدمار في البنية التحتية التي سببها الإرهاب تجاوزت ٤٠٪ وشملت خسائر البنى التحتية أكثر من ٢٥٪ من المساكن و٥٠٪ من شبكات الكهرباء ونصف المدارس والمشافي ومرافق الخدمات كما أدى إلى تراجع في إنتاج النفط الخام من ٤٠٠ ألف برميل يومياً إلى أقل من ٣٠ ألف برميل يومياً.

وفي جانب آخر بين تقرير النقابة أن ما صدر مؤخراً من قرارات للمصارف المتخصصة بالسماح لها بمنح قروض للمواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود وهي الشريحة الأكثر احتياجاً لمثل هذه القروض وخاصة القروض السكنية اقترنت بشروط أخرجت فئة العمال أصحاب الدخل المحدود من حقها في الاقتراض بسبب تدني الرواتب والأجور والتي لا تكفي للوفاء بالقسط الشهري.

> العاملون في الدولة يدفعون ٧٥ بالمئة من الضريبة التي تدخل إلى الخزينة

> ٨٠ بالمئة من المواطنين دون خط الفقر وقلة تحتكر الثروة

وأضاف إنه فيما يخص النظام الضريبي المتبع لا بد من ضرورة إيجاد نظام ضريبي عادل وشفاف يخرج من إطار مفهوم الجباية إلى مفهوم الضريبة التنموية، تحقق معها العدالة للجميع وخاصة أصحاب الدخل المحدود رغم صدور المرسوم التشريعي برفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة للعاملين في الدولة وهو خمسون ألف ليرة سورية يبقى هؤلاء يساهمون بأكثر من ٧٥٪ من الضرائب المباشرة في حين لا يعود عليه الدخل القومي بالفائدة إلا بما يتجاوز ٢٥٪ فلابد من إزالة الخلل الواضح في تحمل العبء الضريبي والتوجه إلى استيفاء الضرائب من أصحاب الدخول العالية.

مجالس الرحمة في نقابة المعلمين هل تشمل الجميع؟!

شكوى من ٢٠٧ متقاعدين لحرمانهم من تعويض المساعدة الفورية

٤٠٠ ألف معلم في سورية المشتركون بالصندوق ٢٣٥ ألفاً فقط

| طلال ماضي

بعد ٣٣ عاماً على تأسيس صندوق المساعدة الفورية في المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين يعاني الصندوق من الإفلاس والعجز، وفي آخر قراراته في ٢٤ | ١١ | ٢٠٢٠ حرم ٢٠٧ متقاعدين من حصتهم المقررة بحجة انقطاعهم عن التسديد، ويرفض تسديد جميع الرسوم المترتبة عليهم مقابل الحصول على التعويضات المقررة في تأسيسه.

المتقاعدون وورثتهم ممن حرموا من مستحقاتهم اعتبروا أن هذا الإجراء اقتصاص من حقوقهم وأن النقابة، لم تحترم التزاماتها.

وإن كان صندوق المساعدة الفورية يعاني العجز بعد عشرات الأعوام على تأسيسه فهناك مشكلة لدى القائمين عليه، وتفريطهم بالحقوق وعدم المحافظة عليها.

صندوق المساعدة الفورية تأسس في عام ١٩٨٧ باشتراك شهري ٥ ليرات سورية بحسب تعليمات إحداثه، وارتفع الرسم إلى ٣٠٠ ليرة شهرياً في عام ٢٠١٠، واليوم ١٠٠٠ ليرة شهرياً مقابل منح المشترك ١٢٠ ألفاً عند التقاعد، و٥٠٠ ألف بعد الوفاة تعتبر مصاريف جنازة.

نقيب المعلمين في سورية وحيد الزعل بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المنتسبين إلى الصندوق يقدمون تعهداً بتسديد الاشتراكات ولديهم معلومات عن سقوط العضوية في حال عدم تسديدها، وتم منح القائمين على رأس عملهم مهلة للتسديد والمتقاعدين المنقطعين عن التسديد بعد عام ٢٠١٦ فرصة لاستعادة عضويتهم مقابل تسديد الرسم مضاعفاً عن فترة الانقطاع، وأشار الزعل إلى تشكيل مجلس رحمة في عام ٢٠١٤ وتم صرف نصف القيمة.

وبالنسبة للقرار ٧/٥/٤٢٥٠ الذي ينص على حرمان ٢٠٧ متقاعدين من حقوقهم قال الزعل: إنه تم منحهم ضعفي قيمة الاشتراك والحرمان جاء نتيجة انقطاعهم عن تسديد اشتراكاتهم.

والفرق ما بين حصول ٢٠٧ متقاعدين على كامل حقوقهم بعد دفع الأقساط المستحقة عليهم، وحصولهم على ضعفي قيمة الاشتراك المحددة بقرار مجلس الإدارة بالجلسة رقم ٤٤ والبالغ في حده الأقصى ١٢٠ ألف ليرة في عملية حسابية بسيطة، تكون النقابة ظلمت كل متقاعد من القائمة بمبلغ ٣٦٠ ألف ليرة دون حس أو خبر إذا افترضنا أن مستحقات كل متقاعد ٦٠٠ ألف ليرة حصل منها على ١٢٠ ألف ليرة عند التقاعد.

في سورية أكثر من ٤٠٠ ألف معلم ومعلمة منتسب منهم للصندوق ٤٥ ألف متقاعد، وحوالى ١٩٠ ألف قائم على رأس عمله، والصندوق يعاني الشح –حسب الزعل– والعجوزات تقدر بالمليارات، لافتاً إلى أن الاستثمارات الوحيدة للصندوق هي شراء شهادات استثمار.

الاجتهادات في تقدير حصة المتعاقدين كثيرة جداً، والأزمة في سورية خلطت الأوراق حيث الكثير من المتقاعدين خارج البلد ومنهم من تهجر من محافظته، والرسوم تضاعفت والتعويضات تمنح بقرارات مجلس الإدارة، وتم التعديل عليها عدة مرات، والمشكلة في الصندوق تكمن باستمرار تحصيل الأقساط حتى بعد التقاعد، وقرار إسقاط العضوية سيف مسلط على رقاب المتقاعدين، ومع ذلك يرى رئيس المكتب التنفيذي أن التعويض يمنح حسب وصية المتقاعد، وأن الصندوق على الرغم من عجزه ما زال يقدم خدمات للمتقاعدين.

اليوم قرار حرمان ٢٠٧ متقاعدين من حقوقهم المقررة والمقدرة بعشرات الملايين يجب إعادة النظر فيه، ويجب أن تصرف لهم حقوقهم أسوةً بغيرهم، ولكون النقابة تقيم مجالس الرحمة للمنقطعين عن التسديد، ونتيجة ظروف البلد القائمة، يجب أن تشمل الرحمة الجميع.. من حق النقابة المطالبة برسوم مضاعفة، لكن ليس من حقها حرمان من خدم النقابة وسدد اشتراكاته لسنوات، ومن حقه الاستفادة من تعويضه هو أو ورثته.

لا ارتفاع بمعدلات الجريمة بريف دمشق عدا المتاجرة بالمواد المقننة

محامي عام ريف دمشق لـ«الوطن»: خطة «العدل» إعادة جميع المجمعات القضائية وتنفيذ مراسيم إحداث المحاكم

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام في ريف دمشق أحمد الناصر أنه قريباً سيتم افتتاح المجمعين القضائيين في منطقة داريا وعدرا الصناعية، موضحاً أن هذين المشروعين في المراحل الأخيرة من دون أن يحدد مدة زمنية لافتتاحهما، إضافة إلى العمل على إحداث محكمة مستقلة في مدينة المعضمية تتناسب مع المرسوم الذي حدد إحداثها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» اعتبر الناصر أن المجمع القضائي في عدرا الصناعية سوف يخدم مناطق عدرا العمالية والبلد والضمير، وأن افتتاحه سوف يسهل على المواطنين والصناعيين والتجار عملية التقاضي باعتبار أن تلك المنطقة تضم منشآت صناعية وبنوكاً لذلك أصبح من الضرورة أن يكون هناك مجمع قضائي كامل.

وأعلن الناصر عن خطة وضعتها وزارة العدل لإعادة جميع المجمعات القضائية والمحاكم إضافة إلى تنفيذ المراسيم المتضمنة إحداث محاكم أخرى، موضحاً أن من هذه المحاكم ما هو قيد التحضير وقريباً سوف تقلع محكمة الاستئناف في قطنا باعتبار أنها تخدم مجمعاً هائلاً والذي يضم صحنايا والكسوة وسعسع، كما أنه سوف يتم وضع حجر الأساس لبناء المجمع القضائي في ذات المنطقة بعدما تم توفير الأرض اللازمة لذلك.

وأضاف الناصر: كما وجه وزير العدل بضرورة تأمين مقرات لإحداث محكمتي بداية مدنية في قدسيا باعتبار أن هناك مرسوماً سابقاً لإحداثها والمشروع في خواتمه، مؤكداً أنه تم تأمين مقر وهو ملاصق للمحكمة الموجودة في قدسيا.

وكشف الناصر عن خطة مستقبلية للوزارة وهي إعادة افتتاح محكمة المليحة بالتعاون مع المجتمع الأهلي والذي تم قطع شوط معقول بهذا المشروع لكن يحتاج إلى وقت وإعادة تأهيل محكمة كفر بطنا وأنه لم يتم المباشرة بعد بهذا المشروع إضافة إلى العمل على تنفيذ المرسوم لإحداث محكمة الصلح في دير عطية.

الناصر أكد أن إعادة المجمعات القضائية له تأثير إيجابي وكبير على عودة الأهالي إلى مناطقهم، وهذا ما تم لحظه بعد إعادة إقلاع المحكمة في منطقة النشابية في الشهر الحادي عشر من العام الماضي، مضيفاً: حيث توجد الدولة توجد الحياة ونحن كجزء من مؤسسات الدولة سنعمل على إعادة المجمعات إلى كل المناطق.

وبين الناصر أن هناك دعماً هائلاً من الوزارة لإعادة تأهيل المجمعات القضائية وإحداث محاكم، مشيراً إلى أنه تم إشراك جميع الفعاليات المحلية والاقتصادية ووزارة الإدارة المحلية الممثلة في البلديات لإعادة الحياة للمجمعات القضائية والمحاكم وبالتالي لا يوجد تقصير في الموضوع المالي من وزارة العدل.

وأضاف: من المعلوم أن ريف دمشق من المحافظات التي تعرضت للتخريب من المجموعات المسلحة الإرهابية وبطريقة ممنهجة فكانت من أكثر المحافظات تضرراً، مشيراً إلى أن من أولويات تلك المجموعات الإرهابية تدمير المجمعات القضائية لأن أغلب أفرادها من الأشخاص الذين لهم تاريخ إجرامي وبالتالي غالباً يبحث وراء الملف الذي يدينه.

> نتوجه لإعادة المحاكم إلى المدن الرئيسية بالريف

> افتتاح المجمع القضائي في عدرا الصناعية يسهل عملية التقاضي للصناعيين والتجار

وفيما يتعلق بموضوع الدعاوى بين الناصر أنه تمت المحافظة على النسبة الأكبر من الدعاوى سواء من قبل الأهالي أو من العاملين والموظفين، وأن ما فقد من الدعاوى ليس بالكبير وتتم معالجتها وفق توجيهات وزير العدل بما فيها إعادة الترميم.

وفيما يتعلق بموضوع معدلات الجريمة في ريف دمشق توقع الناصر أن يكون هناك ازدياد في الجرائم المتعلقة بالمتاجرة بالمواد المقننة والاحتيال والتزوير لكن باقي الجرائم لا يوجد فيها ارتفاع ملحوظ بل معدلاتها عادية.